**تقديم :**

شكل موضوع التعليم موضوعا مركزيا في الحياة المجتمعية فكريا وسياسيا واجتماعيا، لذلك كان في قلب التجاذبات والصراعات السياسية لأنه يعكس طبيعة المشروع المجتمعي الذي يحمله كل طرف ، لذلك اعتبر الأستاذ عبد الله العروي : " أنه لا يوجد مفكر كبير تطرق للسياسة وأهمل التعليم".

فلا غرابة أن تحظى قضية التعليم باهتمام كبير باعتبار أن النموذج التربوي يسعى إلى تحرير الانسان من كل أشكال القيود والجهل وعند تحليل النظام السياسي المغربي اتضح لنا وجود أزمة في النظام التعليمي مما يستدعي البحث عن سياسة فعالة لمواجهة التحديات المطروحة في القطاع التعليمي .

إن القراءة التاريخية لتعاطي الدولة مع موضوع التعليم تقود الى اعتبار أن الدولة ظلت أسيرة منطقين :

منطق ضبطي أمني : تتمثل تجلياته في إلغاء مادة الفلسفة وإلغاء معهد السوسيولوجيا القروية وعسكرة الجامعة وإغراق المضامين بالفكر التقليدي المعادي للعقل والعلم والمعرفة .

منطق التوازن المالي :ينبني هذا المنطق على تغييب البعد الاجتماعي وتغييب المنظور التنموي التمركز حول الانسان ، فالدولة اعتبرت أن قطاع التعليم قطاع مستهلك وغير منتج ويثقل كاهل الميزانية.

في هذا الإطار جاء برنامج التقويم الهيكلي سنة 1983 ليجسد تخلي الدولة عن أدوارها الاجتماعية لفائدة تحرير السوق والخدمات وسن سياسة التقشف تنفيذا لتوصيات المؤسسات المالية الدولية . مما نتج عنه أزمة في القطاعات الحيوية ومن بينها التعليم .

الشيء الذي يجعلنا نطرح مجموعة من التساؤلات :

ما هي الأحداث التي أدت إلى تفعيل سياسة الإصلاحات في قطاع التعليم ؟ وهل كانت هذه الإصلاحات تعبر عن الرؤية الاستراتيجية لخصوصية النظام التعليمي المغربي ؟ وهل هي نابعة من الواقع الاجتماعي المغربي؟ ما هو دور وسائل الإعلام وأجندة الحكومة في هذه السياسة ؟ وكيف ساهم المجتمع المدني ونقابات التعليم والمؤسسات في حلهم لأزمة التعليم ؟ وما هي تصوراتهم للمشكلة؟ وهل هي تصورات متفقة أو مختلفة مع الحكومة ؟ ما هي الأدوار التي قاموا بها لصياغة السياسة الحالية ؟ وما مدى تأثير هذه الأدوار؟

للإجابة على هذه التساؤلات المهمة نقترح التصميم التالي :

**المحور الأول : تجليات وتداعيات أزمة التعليم بالمغرب بين الفشل و ضرورة الإصلاح**

**أولا : مظاهر أزمة النظام التعليمي المغربي**

**ثانيا : دور أجندة الحكومة في تفعيل سياسة الإصلاحات**

**المحور الثاني : دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام للنهوض بالقطاع التعليمي**

**أولا : مشاركة المجتمع المدني والاعلام في الارتقاء بقطاع التعليم**

**ثانيا : مقترحات وتوصيات لإصلاح قطاع التعليم بالمغرب**

**المحور الأول : تجليات وتداعيات أزمة التعليم بالمغرب بين الفشل وضرورة الإصلاح**

بعد 13 سنة من صياغة الميثاق الوطني للتربية والتكوين أي من 2000 إلى 2003 ، هناك 3 مليون من التلاميذ الذين غادروا المدرسة دون الوصول إلى السنة الأخيرة من الإعدادي ، نصفهم لم يصلوا إلى نهاية الإبتدائي .

**أولا : مظاهر أزمة التعليم بالمغرب**

كشف التقرير العالمي لرصد التعليم لسنة 2016 الصادر عن" اليونسكو" عن مجموعة من الفوارق تتعلق بما هو مجالي ، فالفرق في سنوات التعليم الذي قضاها الشباب الذين تترواح أعمارهم بين 20 و24 عام بحسب الوضعية الاجتماعية في الفترة ما بين 2008 و 2014 يصل إلى ست سنوات من التعليم .

حيث يقضي الشباب الأكثر فقرا 4 سنوات فقط في صفوف الدراسة وتزيد هذه النسبة لدى شباب الفئات المتوسطة إلى 7 سنوات في حين يقضي شباب الفئات الغنية معدل 10 سنوات في صفوف الدراسة .

مما يبين أن الفوارق المجتمعية والمجالية تعكس غياب العدالة في شقها الاجتماعي والمجالي ، وهو يؤكد ما ذهب إليه بيير جون بأن الرأسمال الثقافي له علاقة بالإجتماعي وباللغة والثقافة وبالرؤية للعالم.

فالرأسمال المادي والرمزي يمنح إمكانية النجاح بالنسبة للأطفال من أصول إجتماعية مريحة ، بإعتبار أن الشروط الاجتماعية للأسر والمستوى التعليمي وطبيعة المهن تشكل عناصر مؤسسة للرأسمال الثقافي.

يبدو أن المسؤولين لا يعيرون إهتماما لمفهوم الزمن وخصوصا زمن قطاع التربية والتكوين حيث الرهان كله على الطفولة والشباب ، وحيث تضيع عدة أسابيع من التربية والتحصيل والتكوين خلال كل موسم دراسي بسبب تأخر موعد الدخول المدرسي الحقيقي ، والإسراع في الإعلان عن نهاية الموسم الدراسي قبل حتى إتمام البرامج والمناهج الدراسية المبرمجة لكل مستوى تعليمي .

ولعل ما تعيشه المؤسسات التعليمية من فراغ من الأطر والتلاميذ وعزلة ، كلما كانت على مشارف منتصف شهر يونيو، أكبر دليل على الهدر الذي يعاني منه التلاميذ .

فكل المؤسسات التعليمية بأسلاكها الثلاثة ، تبصم باكرا على بداية عطلة نهاية السنة الدراسية .

إضافة إلى ذلك نجد أن الحديث عن إصلاح منظومة التربية والتكوين يبدو أنه قد فقد العبارات التي تبرز أهميته إلى درجة أننا بدأنا نشك في نوايا من يتحدث عن إصلاح ، كما فقدنا الثقة في مؤسسات الدولة نتيجة لغة الشغب والخطاب السياسي الفاقد للمصداقية والمفتقد للمشروعية المجتمعية .

إذن فالتعليم في المغرب خضع ويخضع لرهانات ذات نزوع إيديولوجي وتتجاذبه أطراف سياسية متعددة المشارب والمداخل باعتبار الشأن التربوي كان وما زال حلبة صراع بين قوتي المجتمع والدولة .

لعل أهم مظهر من مظاهر الأزمة ، التي تعاني منها منظومة التعليم في المغرب هو الإرتجال المزمن والتخطيط الشامل في التدبير واتخاذ القرار الذي تعرفه هذه المنظومة منذ عقود والذي بلغ ذروته في السنين الأخيرة حيث تجلى بوضوح في التهافت والهرولة لإعداد ما تسميه وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني حاليا ، مخططا تنمويا استراتيجيا برسم 2013-2016 والذي يهدف إلى إستقلالية المؤسسات التعليمية وجعل الفاعلين في القطاع مسؤولين، ويرتكز هذا المخطط التنموي على خمسة مجالات أساسية تحكم القطاع وهي العرض المدرسي وجودة التعليم والمؤسسات المدرسية والموارد البشرية .

هذا المخطط الذي وضع على عجل دون إطلاع ذوي الاختصاص وقد يستمر به العمل لسنوات لكن وكما أظن لا يمكن اعتبار ذلك استراتيجية إصلاحية حقيقية تشاركية تعاقدية ، إضافة إلى تفاقم نسبة الطرد والرسوب الأمر الذي ينجم عنه تراجع تربوي وتخلف إجتماعي مخيف ، فينعكس ذلك سلبا على الاقتصاد وسوق الشغل وعلى الدخل الفردي والجماعي كما يؤثر سلبا على وضعية تعليم المرأة نظرا لخصوصية ظروفها في مجتمعاتنا وعلى وضعية تمدرس الأطفال والشباب ، فيؤدي ذلك بالاستتباع إلى ضعف المشاركة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمواطنين في مجتمعاتنا.

إن استيراد النماذج التربوية أو غيرها إنما هو إستيراد رؤية الآخر للعالم وتصوره للكون والإنسان والحياة . لذلك ينبغي أن نتعامل مع كل مستورد بهذا الفهم لأن معظم النظريات التربوية المستوردة

هي مفاهيم زرعت في دماء مؤسساتنا التعليمية بشكل مسقط وعشوائي لم تراعي عدة ثوابت ومتحولات كالتحولات الحضارية والعلاقات الاجتماعية ، والوضعية الاقتصادية ، والبنية التحتية لمؤسساتنا التعليمية ، إن إنعدام الوعي بكل هذه الخصائص أدى إلى ما نعايينه في مؤسساتنا التربوية من علاقات غريبة هجينة بين الأستاذ والتلميذ. وهو ما يقوم دليلا قطعيا على فشل هذه النماذج التربوية في الارتقاء بالتعليم المغربي وعجزها التام على مواكبة نسق التحولات الحضارية من ناحية والتناغم مع خصوصيات واقعنا التربوي من ناحية ثانية .

**ثانيا : دور أجندة الحكومة في تفعيل سياسة الإصلاحات**

ففي ظل ما سبق ذكره من فشل المنظومة التعليمية ووجود برامج ومناهج مستوردة يعيدة عن الواقع الاجتماعي المغربي ، أدت إلى وجود أزمة تعليم ، إذن كيف يمكن للنظام التعليمي المغربي أن يحقق الجودة؟ ويفعل سياسة الإصلاح ؟

فإذا كانت الجودة لا تتحقق إلا عندما تستجيب المدرسة المغربية لما يطمح إليه ، المغاربة من مستقبل زاهر وآمال معقودة ، وعندما تستجيب إلى رغبات كل التلاميذ والأساتذة والأطر الإدارية والآباء وأولياء الأمور بصفة خاصة والشعب المغربي بصفة عامة.

وإذا عدنا إلى التعليم المغربي وجدنا الجودة رهينة الإصلاح والتغيير والاستحداث . لكن النظام التعليمي المغربي عرف ورشات إصلاحية كبرى منذ الاستقلال إلى يومنا هذا فهل هذه الورشات الإصلاحية الكبرى حققت الجودة في نظامها التربوي ؟ ويمكن أن نأتي على ذكر مجموعة من الإصلاحات في النقاط التالية :

إصلاح 1957: الذي إستهدف تأسيس المدرسة الوطنية المغربية وقد إرتبطت الجودة ضمن هذا المنظور الإصلاحي بالمبادئ الأربعة : التعميم ، المغربة ، التوحيد ، التعريب .

إصلاح 1994 الذي استهدف تجديد منظومتنا التربوية والمؤسسات التعليمية وارتبطت الجودة فيه بمشروع المؤسسة والشراكة التربوية.

إصلاح 2000 الذي يسمى بالميثاق الوطني للتربية والتكوين ، والذي خصص مجاله الثالث للرفع من جودة التربية والتكوين من حيث المحتوى والمناهج ، من خلال مراجعة المناهج والبرامج والكتب والجداول الزمنية والإيقاعات الدراسية ، وتقويم أنواع التعلم وتوجيه المتعلمين وينطلق هذا الإصلاح من فلسفة الكفايات والوضعيات البيداغوجية .

وبعد أن اهتمت الوزارة بالجانب الكمي كتعميم التمدرس ومحاولة القضاء على الأمية ومحاربة ظاهرة الهدر المدرسي والفشل التربوي ، وتعثر التلاميذ ، وجدت الوزارة نفسها أمام مشكل عويص ألا وهو تدني مستوى التعليم وهزالة المردودية والضعف اللغوي والعلمي والتقني لدى التلاميذ وعدم قدرتهم على التكيف مع الوضعيات التكنولوجية والإعلامية الجديدة ، فنحن في حاجة لمدرسة المجتمع لتنهض بوظيفتها التربوية ، وتنمي القدرة الشخصية للأفراد وفق المطلب الاجتماعي منفتحة على محيطها في كل تجلياته دون تطويع هذه الوظيفة لمدرسة الدولة كقناة للتنشئة والتعبئة وتشكيل الوعي الاجتماعي وفق تطلعات الدولة .

فالتعليم شأن المجتمع ولا ينبغي أن يخضع لرهانات سياسية ضيقة لأن مسار الإصلاح يجب ألا يخضع لمزاج المسيرين ، وعلى المجتمع ممارسة الرقابة من خلال البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني أو الهيئات النقابية لوضع حد لمسيرة العبث التي تعرفها المنظومة التربوية.

**بيداغوجيا الكفايات كبديل تربوي :**

إذا عدنا إلى المدرسة التربوية وتحديدا إلى دور الأستاذ ومسؤوليته في تحقيق الجودة البيداغوجية والديداكتيكية فإننا نجد هذه الجودة مغيبة إلى حد كبير لأسباب ذاتية وموضوعية من الصعب تحديدها بدقة ووضوح لكن كيف يمكن تحقيق هذه الجودة التي تتغير بتغير الظروف و المستجدات البيداغوجية؟ ننطلق للإجابة على الاشكال المطروح من فلسفة الكفايات التي تحت عليها المذكرات الوزارية باعتبار أن الكفايات بديلا تربويا أساسيا لتأهيل المتعلمين وإعدادهم لمجتمع الشغل ، يوجب المجتمع المعاصر وكذلك سياسة العولمة على المدرسة أن تكون وظيفية تكون أطرا قادرة على تشغيل دواليب المجتمع ولن يتم هذا إلا بمدرسة إبداعية تعتمد على الابتكار وخلق القدرات المندمجة لدى التلميذ وتغرس فيه قيم الابتكار والابداع والانفتاح والحوار والتعلم الذاتي والاشتغال في فرق تربوية تنتج عملا جماعيا متميزا.

وإذا كانت الكفايات منطلقا فلسفيا براجماتيا للعملية الديداكتيكية ، فإن المحتويات ينبغي أيضا أن تساير هذا التحول وأن تكون عبارة عن تعلمات في شكل وضعيات ومشاكل وعوائق سيواجهها المتعلم في الواقع ، أي لا بد من إدخال المجتمع إلى قلب المدرسة وأن تهيء المتعلم لأسئلة الواقع المفاجئة ويعني هذا أن تكون المحتويات عبارة عن وضعيات ومشاكل واقعية وحقيقية تتطلب الحلول المستعجلة ، وتعكس نفس المشاكل والأزمات التي سيواجهها المتعلم في المجتمع عندما سيحتك به .

ولا بد من العمل على تجديد الطرائق البيداغوجية والوسائل الديداكتيكية لمسايرة التطور البيداغوجي ومتطلبات سوق الشغل والتطور العلمي التكنولوجي ، فهل يمكن لهذه العملية أن تتحقق في ظل غياب فضاء بيداغوجي ملائم وصالح وغياب الحوافز المالية بالنسبة للأستاذ؟

إن المنهاج الدراسي اليوم يستدعي اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يخرج من دائرة المكتب الضيق الذي يهيأ فيه ليستشف هواء العصر ، وليواكب تطوراته السريعة وليشبع حاجات المتعلمين ومتطلباتهم .

إن للتلميذ حاجات ومتطلبات تختلف عن حاجات ومتطلبات الأمس وعلينا والحال هذه ، أن نستقرئ واقعه ومتطلباته لفهمها الفهم العلمي الصحيح قبل وضع المناهج والبرامج وإلا فإننا نجعل من المدرسة وكرا لتفريخ العاطلين وإنتاج المنحرفين .

**المحور الثاني : دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام للنهوض بالقطاع التعليمي**

دائما ما كانت قضية التعليم محل اهتمام من المجتمع بمختلف مشاربه ، تتفاوت أسباب الاهتمام به حسب طبيعة المكان والزمان ، لكن مع زيادة المعارف وتشعبها وتطور التكنولوجيا وإزدياد سهولة الوصول للمعلومة وزيادة الوعي والثقافة ومقابلة ذلك بجمود أو بطء في التعليم الحكومي وعدم مواكبته للعصر وتأثره برؤى وتوجهات الحكومة وغيرها من العيوب والقيود بدأ ظهور لقوى فاعلة أخرى في مجال التعليم تحاول إيجاد مساحة للتأثير والتعويض والتغيير .

**أولا : مشاركة المجتمع المدني والاعلام في الارتقاء بقطاع التعليم**

ظهرت مؤسسات المجتمع المدني بدافع تنموي وتغييري من أجل القيام بأدوار عديدة ومختلفة تتباين من حيث إهتمامها وتركيزها ما بين العمل على تأهيل المدرسين وتوفير فرص للمحرومين من التعليم سواء ببناء المدارس بالمناطق الفقيرة أو توفير الدعم المالي للمحتاجين للالتحاق بالمدارس القريبة وتتجه بعض نشاطات المجتمع المدني خارج إطار التعليم الرسمي لتعويض النقص به وتكميله عن طريق السعي لإكساب المتعلمين بعض مهارات العصر كالبرمجة أو المهارات الشخصية أو الإدارية أو للمساعدة في التأهيل للسوق العمل بتوفير الدورات التدريبية الفنية والأكاديمية والعملية لسد الفجوة ما بين التعليم الرسمي وسوق العمل .

بينما يتّجه جزء آخر لا لدعم التعليم الرسمي ولا لتكميله، لكن لمحاولة إحلال محلّه وتوفير بدائل له سواء كان السبب ناتجا عن عيوبه وسوء جودته، أو عدم إمكانيَّة توفيره كما في حالة اللاجئين على سبيل المثال- فتظهر أشكال وأساليب مختلفة للتعليم مثل تلك التي تقوم على التعليم الإلكتروني الذي يقوم على الدورات والكورسات التعليميَّة الكاملة على الأنترنت أو “التعليم المدمج” الذي يحاول الدمج ما بين استخدام التكنولوجيا ، والتعليم الإلكتروني، وبين التعليم غير الإلكتروني بأنشطته واستراتيجيّاته المختلفة، والذي يضمن للمجتمع المدني توفير تعليم ذي جودة عالية دون موارد كثيرة ، وسهولة تقديمه وتوصيله للمناطق المختلفة، وأيضًا هناك من يدعم ويروّج للتعليم المنزلي خارج إطار المدرسة تمامًا، وهناك أيضا “التعليم الموجَّه ذاتيًّا” الذي يقود فيه المتعلّم رحلته التعليميَّة.

كل هذه الأشكال من التعليم غير النظامي الذي يقدّمه المجتمع المدني تضمن تنوّع الأساليب والطرق التعليميَّة، التي بدورها تضمن الحرية في اختيار المنهج والأسلوب المناسب لشخصيَّة المتعلّم وبيئته وظروفه، الحرّيّة من سيطرة رؤية واحدة وتوجّه واحد على المحتوى والعمليّة التعليميَّة، وحتى الحرّيّة في تحديد مدى حرّيّة المتعلِّم في توجيه مسار تعلّمه، كما أنه يضمن مناسبته لظروف بيئة عمل المجتمع المدني من حيث مراعاته لقلّة الموارد وسوء الجودة وغياب الإمكانيّات

لكن يحدّ من تأثير المجتمع المدني عدم التعاون بين أطرافه المختلفة، وغياب الاهتمام بالعمل على تكوين  فلسفة للتعليم، وتحديد ما هي مخرجاته المرجوَّة في سياق طبيعة العصر الحالي وما يزخر به من أحداث وتطوّرات.

**ثانيا : مقترحات وتوصيات لإصلاح قطاع التعليم بالمغرب**

* - قضية التعليم قضية مركزية وإستراتيجية لا تعالج بالمنطق الظرفي ومنطق التجزيئ والفصل عن باقي القضايا.
* - إصلاح التعليم في قلب الإصلاح الشامل، الدستوري والسياسي والمؤسساتي، وبالتالي فموضوع التعليم في قلب التغيير الديمقراطي.

- إن قضية التعليم ليست قضية الحركة النقابية فقط، فهي قضية مجتمعية، وعلى اليسار أن يجعل من القضية الاجتماعية انشغالا مركزيا وفي صلبها قضية التعليم.

- مد الجسور مع مختلف التنظيمات الديمقراطية النقابية والحقوقية والمدنية من أجل شعار: مسؤولية الدولة في ضمان الحق في تعليم عمومي مجاني جيد للجميع وفي مختلف الأسلاك.

- إعادة الاعتبار للعلوم الإنسانية في التعليم المدرسي والجامعي، وربط التعليم بالمسألة الثقافية وربط المدرسة والجامعة بوظيفتهما العلمية والمعرفية والإشعاعية والحضارية، وجعل العقل مركز الفكر والتفكير.

- إن التحولات السريعة في العالم وآثارها على مختلف المجالات بما فيها مجال التربية والتعليم، تفرض أن يكون الإصلاح في قلب مجتمع المعرفة..

- ربط التعليم بالمنظومة الحقوقية الكونية لإشاعة ثقافة الاختلاف والتسامح والتعدد .

ربط التعليم بعلم الجمال ومختلف أجناس الإبداع (سينما – مسرح – شعر – موسيقى…).

- الرهان التنموي يستوجب الاستثمار في الرأسمال البشري، ومن ثم يكون الإنسان مركزا للتنمية والتقدم.

- التعليم العمومي المجاني كرهان استراتيجي على قاعدة المساواة وتكافؤ الفرص.

لا يستقيم أي إصلاح للتعليم مع بنية الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي والتفاوتات الاجتماعية والمجالية، لذلك فإنه في قلب العدالة الاجتماعية والمجالية.